

جامعة الموصل

كلية الآداب

القسم: التاريخ



عنوان المحاضرة: العقل عند المعتزلة

المادة الدراسية: تاريخ الفكر السياسي الاسلامي

المرحلة الدراسية: دكتوراه تاريخ اسلامي

مدرس المادة: أ.د. نايف محمد شبيب

العام الدراسي: ٢٠٢٥-٢٠٢٦

تعريف العقل في اللغة :

هو من مصدر عقل يعقل عقلاً ، والرجل العاقل هو الجامع لأمره ورايه والعاقل هو الذي يحبس نفسه ويردهما عن هواها، وسمي العقل عقلاً لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك، أي يحبسه ، وقيل العقل هو التمييز الذي يميز به الإنسان عن سائر الحيوان (١).

وفي لفظ آخر عن العقل هو :- العلم بصفات الأشياء من حسنها وقبحها وكمالها ونقصانها ، أو العالم بخير الخيرين وشر الشرين، أو مطلق الأمور (٢).

والعقل عند المعتزلة هو الطريق الوحيد للمعرفة الحقيقية فالعقل عندهم يقدم على القرآن والسنة ، لأن به يميز بين الحسن والقبيح، فالعقل عند المعتزلة أصدق من العين في الإدراك وبالتالي في إنتاج المعرفة ولهذا اعتبروا العقل برهان في مسائل العقيدة فكل مسألة من مسائلهم يعرضونها على العقل فكل ما يقبله العقل أقروه وما لم يقبله رفضوه ، وأن المعتزلة كانوا يحكمون بحسن الأشياء وقبحها على العقل لا على الشرع أي أنهم قالوا " المعارف كلها معقولة بالعقل ، واجبة بنظر العقل" (٣).

ولعله من الانسب قبل بداية الحديث عن المشكلات العقلية التي عالجها المعتزلة وتعرضوا لها ، ان نشير في إيجاز الى الأصول الخمسة أو المبادئ التي ارتكز عليها مذهبهم ، وهي :

- ١- القول بالتوحيد ، وفيه ان الله واحد لا شريك له من أي جهة كان .
- ٢- القول بالعدل ، وفيه ان الله لا يحب الشر والفساد .
- ٣- القول بالوعد والوعيد ، وفيه أن الله صادق في وعده ووعيده .
- ٤- القول بالمنزلة بين المنزلتين وفيه ان صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ولكنه فاسق
- هـ - الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وفيه تكليف المؤمنين بالجهاد وإقامة حكم الله .

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج ١١ / صص ٤٥٨-٤٥٩.

(٢) الفيروز ابادي ، القاموس المحيط ١٠٣٣.

(٣) راضي عبد الله درويش، القواعد العقيدة المتعلقة بالعقل عند المعتزلة، ص ٢٧.

ويلاحظ المرء أن أصل المنزلة بين المنزلتين ذو أهمية قصوى في ظهور المعتزلة ، حتى أن الكثيرين يذهبون إلى القول بأنهم ما سموا معتزلة إلا لقولهم باعتزال مرتكب الكبيرة المؤمنين والكافرين ، في منزلة وسط . كما أن أصل التوحيد لعب دوراً كبيراً في اتجاهات المعتزلة من حيث رغبتهم المطلقة في تنزيه الباري جل وعلا ، مما أدى بهم إلى القول بخلق القرآن ونفي الصفات وغيرهما ، أما مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يكاد لا ينال حظه من النقاش والاهتمام وربما يرجع هذا إلى أنه مبدأ عام يشترك فيه مع المعتزلة المسلمون جميعاً (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) سورة آل عمران آية : ١٠٤ ، (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) سورة آل عمران آية ١١٠ . لقد اصطدم المعتزلة بخصوصهم من مختلف الاتجاهات ، في جميع المجالات الكلامية تقريباً ، ولا زالت آثارهم التي اثبتوها هؤلاء الخصوم شاهدة على هذا الأمر . فقد تكلموا في الأصول والفروع ، وناقشوا جميع الآراء والمذاهب التي ظهرت في عصرهم ، دينية ، سياسية ، واجتماعية ، وفلسفية . ملبسين جدالهم ثوب العقل ، ومتسلحين به و متخذيه مرشداً لهم في طريقهم الشاق الطويل وقد ظهرت منهم منذ أول أمرهم نزعة إلى الاعتماد على العقل وإلى إقامة سلطان له ، إلى جانب النصوص المنزلة . فحكموه في أرائهم بالأجمال في معرفة الله وصفاته وأفعاله ، وفي الحسن والقبح في الأفعال وغير ذلك ، وظهر منهم الاستقلال في الرأي في كثير من المسائل . إن الموضوعات التي تعرض لها المعتزلة هي بصفة عامة (موضوعات انسانية) شاملة بمعنى أنها تعرض لكل عقل سليم لكن طريقة المعالجة والتفصيلات هي التي تختلف بطبيعة الحال وتتباين^(١) .

أما المشكلات العقلية التي جادل بها المعتزلة هي:

الجبر والاختيار :

من أوائل هذه المشكلات الازلية التي خاض فيها شيوخ المعتزلة وكان لهم فيها موقف واضح محدد ، هي مشكلة الجبر والاختيار هل الإنسان مجبور على فعل ما يفعل ؟ أم هو مخير في فعله وهل له حرية التصرف كيف يشاء ؟ .. أي هل نحن نطلق للإنسان حرية في العمل والفعل ، أم هو مقيد بقدر مكتوب لا يحيد عنه ولا ينبو قيد شعرة ؟ هذه مشكلة دوخت من بحثوها ، وبرزت في كل الديانات والثقافات ونالت حظاً من النقاش والجدل ، وكان الفوز سجالاً بين المذهبين . في اليهودية والنصرانية مثلاً ظهر الاتجاهان ، وتبعهما اتباع ، وانقسمت الديانتان فرقتين

(١) علي فهمي خنيم، النزعة العقلية في تفكير المعتزلة، ص ٥٦ .

رئيسيتين : أهل الجبر ، وأهل القدر . أي الذين يجعلون للإنسان قدرة و استطاعة على التصرف الحر غير المقيد . وكذلك حدث في الاسلام ؛ برزت الطائفتان وتخاصمتا وتصارعتا . وكان يمثل القائلين بالجبر خير تمثيل الجبرية الخالصة من اتباع الجهم بن صفوان ، وأهل السنة من السلفيين نوعاً ما ، ويصور المنادين بحرية الانسان المعتزلة ومن لف لفهم ولقد سمي المعتزلة بالقدرية ، يريد خصومهم النيل منهم والخط من قيمتهم ، وذلك لما روي من احاديث شريفة تذم القدرية ذمّاً شديداً ، من مثل القدرية مجوس هذه الامة ، لعنت القدرية على لسان سبعين نبيا ، القدرية والمرجئة لعنتا على لسان سبعين نبياً و كان المعتزلة يتنصلون من هذا الاسم محاولين الصاقه بخصومهم لأنهم - في رأيهم - أولى به منهم ، ما داموا يقولون بالقدر خير و شره من الله . لكن التسمية لم تلبث أن لبستهم وعرفوا بها على مر العصور . وكان لموقفهم التحرري من احترام ارادة الانسان ، وتقديس عقله ، ما دفعهم الى ان يتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها ، مستحق على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدار الآخرة .^(٥)

أما المشكلة نفسها فقد كانت عرفت منذ بداية المعتزلة وأثيرت ، وان كان الجدل فيها لم يتخذ مظهره الفلسفي الدقيق الا بعد تطور فكرهم ونضوج آرائهم بعد ذلك . وكانوا في بداية الامر ينظرون اليه ببساطة ووضوح ، ويرون في حرية الانسان تبريراً للمسؤولية والمحاسبة . وكان واصل بن عطاء ، زعيمهم الكبير ، مثلاً يقول : " انه لا يجوز أن يريد الله من العباد خلاف ما يأمر ، ويحتم عليهم شيئاً ثم يجازيهم عليه فالعبد هو الفاعل للخير والشر والايمان والكفر والطاعة والمعصية ، وهو المجازي على فعله . والرب تعالى أقدره على ذلك كله " القضية اذن ان المعتزلة جعلوا الحرية الانسانية شرطاً لتحمل المسؤولية و تبرير التكليف والحساب . وبدون هذه الحرية يصبح ما ذكرنا شيئاً لا معنى له ؛ اذ كيف يجبر الله عباده على فعل قدرة هو عليهم ثم يحاسبهم لأنهم فعلوه ؟ ! وهذا تساؤل فيه نصيب كبير من الصحة والحق . وللمعتزلة مباحث لطيفة في معنى الفعل ومدى نصيب الانسان منه . ومعنى ذلك ما حدود الفعل الانساني ... هل هو مقيد ام مطلق .. ! و اختلفوا فيه ، كما اختلفوا في الفعل المتولد وما نتج عن القول بالتولد ، حتى كان يصطدم شيوخهم ببعضهم بعضاً ، ويكفر بعضهم بعضاً في مثل هذه الموضوعات^(٦) .

ومنها قولهم جميعاً بأن الله تعالى غير خالق لأفعال الناس ولا لشيء من أعمال الحيوانات ، وقد زعموا أن الناس هم الذين يقدرون على افعالهم ، وان ليس لله عز وجل في افعال ولا في اعمال سائر الحيوانات صنع ولا تقدير . ولأجل هذا القول

(٥) الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١/ ص ٦٢ .

(٦) علي فهمي خشيم ، المرجع نفسه ، ص ٥٩ .

سماهم المسلمون قدرية^(٧) والحق ان في هذا الكلام تحريفاً وتجنياً على المعتزلة وارائهم . فالمعتزلة لم يقولوا الا بأن الله خلق الانسان واعطاه حرية التصرف والفعل . تماماً كما يسمح الملك لعبده او خادمه بالتصرف في قصره ، فإن احسن أثابه وان أساء عاقبه . ولا نستطيع - من ناحية اخرى - انكار أن بعضهم قد تمادى في القول بأن للانسان قدرة على الخلق والفعل ، حتى خلق الأرايح والطعوم ، عن طريق القول بالافعال المتولدة . لكن مرجع هذا كله هو الايمان بالعقل البشري ، والتأكيد على قيمته والمغالاة في احترامه وتقديسه . وعلى النقيض من المعتزلة وقف اهل السنة يقولون : ان كل ما جرى على العبد من المعاصي فهو خلق من الله تعالى ، وهو عدل منه سبحانه ومعصية من العبد . وكل ما جرى من العبد من الطاعات فهو خلق من الله تعالى ، وهو من الله فضل . وهما من العبد طاعة ومعصية ومن الله فضل و عدل ، وبعد ان يورد ابو مظفر الاسفرايني الاحاديث والقصص عن الرسول (ص) وعن علي وابن عباس (رض) التي تؤيد رأي اهل السنة في الايمان بالقدر خيره وشره من الله ، يشن هجوماً قوياً على المعتزلة الذين يسميهم القدريه ذاكراً انهم يعدون في فرق الاسلام عدا فرقتين منهم^(٨) .

الحسن والقبح:

أن أشهر ما عرف به المعتزلة وتنقل عنهم ، ورد عليهم فيه ، قولهم بالتحسين والتقبيح العقليين ، اي ان الشيء او الفعل يحمل صفة الحسن او القبح في ذاته ، ولا يكون موصوفاً بها لعلّة خارجية كالامر او النهي وهم يعتقدون أن الشر موصوف بذلك لأنه شر في نفسه ، ولذا نهى الله في الديانات المنزلة ، والخير خير في نفسه ، ولذلك امر به الله . على العكس مما يقول به اهل السنة من ان الشرع هو الذي بين لنا الحسن من القبيح ، او الحلال من الحرام ، بأن أمر بفعل الحسن ونهى عن فعل القبيح . ولو اراد ان يجعل الحسن قبيحاً - أو العكس - لفعل ، وكان هذا صواباً منه وعدلاً . فالموقف إذن بين اهل الاعتزال واهل السنة موقف تضاد وصادم . ومن هنا كانت هذه الكتب التي صنفها اهل السنة والاشاعرة ينقضون هذا المبدأ ويعارضونه ، وتلك التي سطرها المعتزلة يدافعون عنه ويدللون على صحته . يرى المعتزلة في التحسين والتقبيح العقليين ؟ ماذا ولماذا نادوا بهذا الرأي ... انهم نادوا به لايمانهم المطلق بالعقل، وبأنه هو الذي يؤدي الى معرفة الله والى معرفة المحبوب من الأعمال . لقد قالوا بالحسن والقبح العقليين لأنهم فصلوا بين علم السمع الذي هو الكتب الالهية المنزلة على الرسل - وبين علم العقل - الذي لا يعتمد على شيء سوى نفسه . ولفرط ثقتهم في هذا العقل أوجبوا عليه معرفة الله سبحانه وتعالى حتى

(٧) الاسفرايني ، التبصير في الدين، ص ٨٤ .

(٨) الاسفرايني، المصدر نفسه، ص ٨٦ .

قبل نزول الوحي وبعث الرسل ، بل تُمادى أبو الهذيل العلاف فقال ان على المكلف معرفة الله حتى قبل ورود الخاطر . فالمعتزلة يوجبون معرفة الحسن والقبح بالعقل ، ويوجبون كذلك فعل الحسن واجتناب القبح ايضاً^(٩) كان أبو الهذيل مثلاً يقول في المكلف قبل ورود السمع انه يجب عليه ان يعرف الله بالدليل من غير خاطر ، وان قصر في المعرفة استوجب العقوبة ابدأ ، ويعلم ايضاً حسن الحسن وقبح القبح ، فيجب عليه الاقدام على الحسن كالصدق والعدل، والأعراض عن القبح كالكذب والجور^(١٠) وهذا العمري منتهى الثقة في العقل الانساني والاعتداد به ، والتمسك بسلطانه وقوته لكن النظام - تلميذ أبي الهذيل - رغم أنه يوافق استاذَه في انه اذا كان المفكر قبل ورود السمع عاقلاً متمكناً من النظر ، يجب عليه تحصيل معرفة الباري تعالى بالنظر والاستدلال، ويوافقه في القول بتحسين العقل وتقبيحه في جميع ما يتصرف فيه من افعاله الا انه يرى انه لا بد من خاطرين : أحدهما يأمر بالاقدام والآخر بالكف ليصح الاختيار^(١١). بإختصار أجمعت المعتزلة - إلا عباداً على ان الله جعل الايمان حسناً والكفر قبيحاً ، بأن جعل التسمية للإيمان والحكم بأنه حسن ، والتسمية للكفر والحكم بأنه قبيح يقول الشهرستاني مبيناً موقف المعتزلة من مسألة التحسين والتقبيح العقليين : فصار المعتزلة إلى أن العقل يستدل به على حسن الافعال وقبحها ، على معنى أنه يجب على الله الثواب والثناء على الفعل الحسن، ويجب عليه الملام والعقاب على الفعل القبيح .

خلاصة القول أن المعتزلة أعطوا العقل قيمته الكبرى في معرفة الله قبل ورود السمع ، وسلطانه الكامل في معرفة الخير والشر والفساد والصالح ، وقدموه على سواه - حتى على الشرع نفسه - فما موقف معارضيهم في هذا الموضوع ؟ .. نحن نعلم أن اهل السنة والأشاعرة وقفوا منهم موقفاً متشدداً مستمسكاً بالقرآن والسنة والحديث ، نابغاً من ايمانهم بالقدر خيره وشره من الله ، معتمدين على ان الله تعالى لا يعذب من لم يكلفه عن طريق الرسل . معتمدين على الآية الكريمة : (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً) سورة الاسراء اية : ١٥ . يقول الشهرستاني : (فذهب اهل الحق السنة أن العقل لا يدل على حسن الشيء وقبحه في حكم التكليف من الله شرعاً ، على معنى ان افعال العباد ليست على صفات نفسية حسناً وقبحاً ، بحيث لو اقدم عليها مقدم أو أحجم عنها محجم استوجب على الله ثواباً أو عقاباً ، وقد يحسن

(٩) الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٦٣.

(١٠) الشهرستاني، المصدر نفسه، ص ٦٦.

(١١) الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٨٥.

الشيء شرعاً ويقبح مثله المساوي له في جميع الصفات النفسية . فمعنى الحسن ما ورد الشرع بالثناء على فاعله، ومعنى القبح ما ورد الشرع بذم فاعله (١١).

ويضيف الشهرستاني معلقاً على موقف المعتزلة : قالوا وقد أخطأت المعتزلة حيث ردوا القبح والحسن الى الصفات الذاتية للأفعال ، وكان من حقهم تقرير ذلك في العلم والجهل، إذ الأفعال تختلف بالأشخاص والأزمان وسائر الاضافات وليست هي على صفات نفسية لازمة لها لا تفارقها البتة (١٢) . فاهل السنة يرون إذا أن تقرير الحسن والقبح خاضع للظروف والبيئة والزمان ، من بعد الشرع . ولا يسلمون بأن كل فعل يحمل قيمته في ذاته - كما يرى المعتزلة . وأهل السنة يستدلون أيضاً على ان الشرع هو المحسن والمقبح بنسخ الشرائع حتى يتبدل حظر باباحة وحلال بحرام . من ناحية أخرى ، ذهب بعض شيوخ المعتزلة الى القول ان كثيراً من الاشياء تجب على العبد من غير أن يكون من الله تعالى فيه أمر ، مثل النظر والاستدلال وشكر المنعم وترك الكفر والكفران ، وإن العبد اذا أتى بهذه الأشياء على قضية عقله دون أمر ربه سبحانه ، وجب على الله تعالى ان يثيبه . فالمعتزلة انز يوجبون على الله أن يثيب العبد العارف الصالح لأن هذا من عدله تعالى . بينما ينكر اهل السنة وأتباعهم هذا القانون ويرون ان الله جل وعلا حر في ان يعاقب أو يثيب - دون ابداء الاسباب المعتزلة - على الحقيقة - تمادوا في بعض الاحيان حتى جعلوا من الانسان نداً لله تعالى في الواجبات والحقوق ، وساواوا بين العبد وربّه ، حتى لم يعد هناك مجال لفضل أو تفضل ، بل هو حق يؤخذ وواجب يؤدي (١٤) .

السمع والعقل :

هذه القضية متصلة تمام الاتصال بفكرة التحسين والتقبيح العقليين و متصلة أيضاً بالتكليف ، ومتصلة ثالثاً بالديانة العقلية . أما السمع فمعناه ما جاء عن طريق الرسل والكتب المنزلة من أوامر ونواه تحدد الاحكام وتبين الحلال من الحرام .

وأما العقل فهو ذلك الشيء الذي أودعه الله تعالى في الانسان وميزه به ورفع عن سائر الحيوان والجماد ، وصار به مسئولاً ، مختاراً ، محاسباً على ما تقدم يذاه فهل يستطيع الانسان بعقله هذا أن يستغني عن الرسل والانبياء ليعرف ما يرضى الله وما يغضبه ؟ .. وهل يكفي هذا العقل لارشاد الانسان في طريقه الى العمل للدنيا والآخرة ؟ ... يقول المعتزلة بثقة مطلقة : نعم .. العقل وحده كاف للإنسان . فاذا سألناهم : ما بال الرسل يبعثون ، والانبياء بين ظهرانينا من عند الله ؟ .. قالوا : ان

(١٢) الشهرستاني المصدر نفسه، صص ١٠٤، ١٠٦، ١٢٠.

(١٣) الشهرستاني، المصدر نفسه، ص ٣٧٢.

(١٤) علي فهمي خثيم، المرجع نفسه، ص ٦٨.

هذه الرسالات ليست سوى الطاف من عند الله ليخفف بها عن عباده . فالتكاليف كلها الطاف ، وبعثة الانبياء وشرع الشرائع وتمهيد الاحكام والتنبية على الطريق الأصوب كلها الطاف ^(١٥) . ولو آمن العبد بلا لطف - أي بلا رسالة - لكان ثوابه أكثر لكثرة مشقته ^(١٦) المعتزلة يتفقون على أن اصول المعرفة - ومنها معرفة الله ومعرفة الخير والشر - وشكر المنعم واجبة قبل ورود السمع ^(١٧) أي الوحي ...) لكنهم يختلفون في التفاصيل فبينما نرى أبا الهذيل العلاف يوجب على المكلف المعرفة دون قيد او شرط، نجد النظام يقول انه لا بد من وجود الخاطر الذي يبين له هذه المعرفة . هذا بينما يرى تامة بن اشرس أن المعارف كلها ضرورية وان لم يضطر العبد الى معرفة الله سبحانه وتعالى فليس هو مأموراً بها وانما خلق للعبارة والسخرة كسائر الحيوان ^(١٨) .

فالانسان الذي لم يتوصل الى معرفة الله بعقله لا تثريب عليه في رأي تامة، وان كان قد انزله الى مرتبة الحيوان الذي خلق للعبارة . والمرجع في قوله هذا الى ان بالعقل تحصل المعرفة ، فكان من لا يستطيع ان يعرف لا عمل له ، فهو والحيوان في مرتبة سواء ! ونفس هذا الرأي يورده الاسفرايني عن تامة من ان المعارف لديه ضرورية ، وان من لم يعرف الله سبحانه ضرورة ليس عليه امر ولا نهى، وان الله خلقه للسخرة والاختبار ، لا للتكليف والاختيار ^(١٩) . يقول الامام ابو حامد الغزالي - مؤيداً موقف السلف واهل السنة : ندعي انه لو لم يرد الشرع لما كان يجب على العباد معرفة الله تعالى وشكر نعمته - خلافاً للمعتزلة حيث قالوا بأن العقل بمجرد هذه النزعة المسيطرة على اتجاه المعتزلة في كل ما تعرضوا له .. هذه النزعة العقلية الحادة التي تكاد تتحول عندهم الى شيء مقدس والتي لا قوا في سبيلها كل العنت ^(٢٠) ، والحق ايضاً أنهم كانوا يقدمون العقل على النقل مما دفعهم الى تأويل الآيات القرآنية الكريمة التي لا تتفق مع اتجاهاتهم ، حسب آرائهم

(١٥) الشهرستاني ، الملل والنحل، ص ١٢١ .

(١٦) الشهرستاني ، المصدر نفسه، ص ١٢٦ .

(١٧) الشهرستاني، المصدر نفسه، ص ٦٣ .

(١٨) الشهرستاني، المصدر نفسه، ص ١٠٦ .

(١٩) الاسفرايني، التبصير في الدين، ص ٧٤ .

(٢٠) علي فهمي خشيم ، النزعة العقلية في تفكير المعتزلة، ص ٧٠ .

ومذاهبهم ، كما دفعهم هذا الموقف الى انكار العديد من الاحاديث النبوية التي تتعارض مع العقل و تتنافى . واصطدموا بالمحدثين اصطداماً عنيفاً منذ البداية،

واعتبروهم خطراً على الدين ، لأن بعضهم لا يحص احاديثه ولا ينقدها . وذهبوا إلى تكذيب الصحابي عبد الله بن مسعود في الحديث القائل (ان الشقي من شقي في بطن امه) كما لم يقبلوا الكثير من احاديث أبي هريرة الذي اسرف في ايرادها اسرافاً ملحوظاً . وكما يقول احمد امين : الحق ان فرقة المعتزلة كانت اجرا الفرق على تحليل أعمال الصحابة ونقدهم وإصدار الحكم عليهم ^(٢١) . وما ذلك الا لان المعتزلة كانوا يحاولون ان ينفوا فكرة التقديس التي تحيط ببعض الأشخاص من الصحابة خصوصاً وتحكيم العقل لهم أو عليهم ^(٢٢) ، لقد رأى المعتزلة ان العقل البشري قد منح من السلطة والسعة ما يمكنه من اقامة البرهان على ما يتعلق بالله فلا حدود للعقل إلا براهينه ، ولا خطأ ولا زال متى صح البرهان . فلتستعمل البراهين في ادق الأمور واصعبها وأعقدها ، ففي استطاعة العقل الوصول الى الحق فيها ... وعلى العكس من ذلك الآخرون : رأوا ان العقل اضعف من ذلك ، وانه منح القدرة على أن يدرك البرهان على وجود الله والنبوة عامة ونبوة محمد خاصة ، ولم يمنح القدرة على معرفة كنه الله وصفاته ، فلنؤمن بما جاء به انبياءه..

التكليف :

ومن خلال ما تقدم نستطيع ان نعلم ما يقول المعتزلة في التكليف وفي من يجب عليه ومن لا يجب. بصفة اجمالية - انهم يربطون بين الحرية الانسانية والعقل من جهة ، وبين التكليف والمحاسبة من جهة أخرى . فالمكلف عندهم ينبغي أن يكون مزوداً بالعقل أولاً ليدرك مسؤوليته ، ثم أن يكون مختاراً حراً في تصرفاته - ان شاء اتبع طريق الهدى . وهو مدرك له فيثاب ، وان شاء اتبع هواه - وهو مدرك له - فيعاقب .

أما القول بأن كل شيء مقدر من الله منذ الأزل فانه ينفي - في رأيهم المسؤولية الانسانية ، وليس الله ظالماً حتى يفعل هذا . بل إن تمام العدل الألهي ان يعطي حرية في الفعل ، ليحاسب عن طريقها عباده . فإن الاجسام كما يرى الاسكافي - تدل بانفسها على أن الله ليس بظالم و من العدل الا يحاسب على فعل قدره منذ الأزل . عند ابي الهذيل مثلاً ان العبد مكلف بإيجاب الفطرة - بالطبيعة والجبلة - والعقل قبل ورود الوحي ، بان يعرف الله ويقدم على الحسن كالصدق، ويعرض عن

(٢١) فجر الاسلام، ٢٩٤.

(٢٢) احمد امين ، المرجع نفسه، ص ٢٩٤.

القبیح كالکذب والجور فكان التکلیف مرتباً بالعقل . ما دام الله سبحانه وتعالى قد أعطانا عقلاً نميز به ، فهذا وحده يكفي لتکلیفنا ومسئولیتنا . وان ابراهيم النظام يرى نفس رأي ابي الهذيل ، لكن ثامة بن اشرس يخالفها فيقول ان الانسان الذي لا يتوصل إلى معرفة الله ومعرفة الحسن والقبیح ، رغم وجود عقله ، وليس عليه امر ولا نهی ، لأنه مخلوق للعبرة والسخرة ، فالتکلیف مرفوع عنه إذن . ويرى نفس رأيه الجاحظية^(٢٣) .

الصالح والاصلاح:

من دأب العقل البشري - في كل زمان ومكان - أن يبحث عن العلل والاسباب في كل ما يرى من ظواهر وافعال . لكن هناك طوائف من البشر تكتفي بمجرد التسليم والایمان بما ترى دون تنقیب او رغبة في الكشف عن المجهول . ویأتی المعتزلة وقد اتخذوا من العقل قائداً لهم ومرشداً الا أن يعللوا أفعال الله وخلقه . فيقولون مثلاً انه خلق هذا العالم لغرض وغاية أو الحکمة ، فان العمل بدون غرض وغاية عبث وسفه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، ولما كان الله عادلاً غير ظالم ، وكان حکيماً ، وكان جواداً ، فانه خلق كل شيء لصلاح عباده وخيرهم . والحکيم من يفعل احد امرين ؛ اما ان ينتفع ، او ينفع غيره . ولما تقدس الرب تعالى عن الانتفاع تعين انه انما يفعل لينفع غيره ، فلا يخلو فعل من افعاله من صلاح هذا هو الاساس الذي بنى عليه المعتزلة نظريتهم المشهورة في الصالح والاصلاح ، وفي ان كل موجود كامل ، وان كل خلق وفعل الله متقن الصحة ، والغنى ، والقوة ، والجنة صلاح لمن اعطوها . والمرض ، والفقر ، والضعف ، والنار ، صلاح لمن اعطوها . لان الاخيرة لو رد اصحابها لفعلوا اسوأ مما استحقوا عليه العقاب - اذا اعتبرناها عقاباً - فيزداد عقابهم ، وليس في هذا صلاح لهم ثم : هل تجب على الله رعاية الصالح ؟ .. قال بعضهم ؛ تجب كراية الصلاح ، وقال بعضهم ، لا تجب ، اذ الصلاح لا نهاية له ، فلا اصلاح الا وفوقه ما هو اصلاح منه . لكن قسماً منهم يرى انه ليس هناك اصلاح مما هو كائن ، اي ليس في الامكان ابداع مما كان . فאלله الحکيم المتقن لا يخلق الا الصلاح . ونشأت عن هذه المواقف تفرعات كثيرة - سواء بين شيوخ المعتزلة ، او بينهم وبين الفرق الاخرى^(٢٤) .

(٢٣) علي فهمي خشيم، المرجع نفسه، ص ٧١ .
(٢٤) علي فهمي خشيم، المرجع نفسه ، ص ٧٢ . ٧٣ .